

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

# الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثمن ٣ جنيهاً

السنة  
١٩٠ هـ

الصادر في يوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٤٣٨ هـ  
الموافق ( ٥ أكتوبر سنة ٢٠١٦ م )

العدد ٢٢٣  
( تابع )



جمهورية مصر العربية  
وزارة التجارة والصناعة  
جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية  
إعلان رقم ٧ لسنة ٢٠١٦

بشأن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من صنف منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرقلة)، على البارد، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) ذات منشأ أو المصدرة من الصين وروسيا وبلجيكا طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها، ويشار إليها فيما بعد بـ"اللائحة".

وافق السيد المهندس وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٦ على توصية اللجنة الاستشارية بإعلان بدء التحقيق والنشر بالوقائع المصرية وفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة، وذلك على ضوء النتائج التى توصل إليها جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية ويشار إليه فيما بعد بـ"سلطة التحقيق".

**أولاً - الإجراءات :**

تلقت سلطة التحقيق بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٦ شكوى مؤيدة مستندياً من الصناعة المحلية تدعى فيها أن الواردات من صنف منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرقلة)، على البارد، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) ذات منشأ أو المصدرة من الصين وروسيا وبلجيكا ترد بأسعار مغرقة وألحقت ضرراً مادياً بالصناعة المحلية وفقاً لأحكام المادة (١٤) من اللائحة .

قامت سلطة التحقيق بفحص دقة وكفاية البيانات التى وردت بالشكوى المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ تم إخطار سفارة كل من الصين وروسيا وبلجيكا فى مصر بقبول الشكوى .

قامت سلطة التحقيق بإعداد تقرير للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والتى قامت بدورها برفع توصيتها للسيد المهندس الوزير باتخاذ إجراءات بدء التحقيق والنشر بجريدة الوقائع المصرية .

#### **ثانياً - الصناعة المحلية :**

الصناعة المحلية التى تقوم بإنتاج المنتج المثلل هى شركة العبور للصناعات المعدنية (جلفاميتال) ، وشركة كاما لطلاء وتشغيل المعادن ويمثل إنتاجهما (٩٠,٤٣٪) من إجمالى إنتاج الصناعة المحلية، ومن ثم فقد توافرت فى الشكوى الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٩) من اللائحة .

#### **ثالثاً - المنتج محل التحقيق :**

منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة) ، على البارد، من حديد، أو من صلب من غير الخلائط، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد).

يخضع المنتج محل التحقيق للبند الجمركى 72 09 من التعريفة الجمركية المنسقة .

#### **رابعاً - الادعاء بالإغراق :**

استندت الصناعة المحلية فى ادعائها بالإغراق على مقارنة أسعار تصدير المنتج محل التحقيق المستورد من الصين وروسيا وبلجيكا مع سعر بيعه بالسوق المحلى لهذه الدول عند نفس المستوى التجارى، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هامش إغراق لا يمكن إغفاله يزيد عن (٢٪) .

#### خامساً - الادعاء بالضرر:

ادعت الصناعة المحلية أن هناك زيادة فى حجم الواردات المدعى بإغراقها من المنتج محل التحقيق ترد من الصين وروسيا وبلجيكا بصورة مطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلى، وأن تلك الزيادة فى الواردات ألحقت ضرراً مادياً بالصناعة المحلية تمثلت مظهرة فيما يلى :

- انخفاض المبيعات للصناعة المحلية .
- انخفاض فى الحصة السوقية للصناعة .
- انخفاض الإنتاج .
- انخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية .
- انخفاض إنتاجية العامل .
- انخفاض الاستثمارات .
- انخفاض معدل العائد على الاستثمار .
- تحول أرباح الصناعة إلى خسائر .

#### سادساً - فترة التحقيق :

فترة التحقيق فى جانب الإغراق من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

فترة التحقيق فى الضرر خلال السنوات المالية :

٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، والنصف الأول من ٢٠١٦

#### سابعاً - قوائم الأسئلة وجمع المعلومات :

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية ، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قوائم الأسئلة إلى المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين ، وغير المعروفين من خلال سفاراتهم بالقاهرة .

كما سيتم إرسال قوائم الأسئلة إلى الصناعة المحلية والمستوردين المعروفين والمستخدمين

للمنتج محل التحقيق .

ويتعين على الأطراف غير المعروفة لسلطة التحقيق من المنتجين والمصدرين الأجانب ومستوردي ومستخدمى المنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الأسئلة وذلك فى غضون ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بجريدة الوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم فى التوقيينات الزمنية المحددة . كما يتعين على كافة الأطراف تقديم الردود على قوائم الأسئلة لسلطة التحقيق فى غضون ٣٧ يوماً من تاريخ الاستلام .

#### **ثامناً - أسلوب العينة :**

وفقاً للمادة (٢٤) من اللائحة ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق تطبيق أسلوب العينة سواء فى حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو من أصناف المنتج محل التحقيق .

#### **(أ) استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب :**

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة، فإن جميع المنتجين / المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :

الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى قامت الشركة

المعنية بتصديره إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى قامت الشركة

المعنية ببيعها فى السوق المحلى بالدول المشار إليها خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١

حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل التحقيق .  
الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما  
(تصدير وسوق محلى أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .  
أى معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية  
اختيار العينة .

وبتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن  
تشملها العينة، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضى ضمناً الرد  
على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها  
فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق.  
للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين/  
المنتجين الأجانب، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتصالات معروفة للمصدرين/  
المنتجين فى الصين وروسيا وبلجيكا .

#### (ب) استخدام أسلوب العينة للمستوردين :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب  
العينة ، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة  
التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ٣٠ يوماً  
من تاريخ نشر هذا الإعلان بجريدة الوقائع المصرية :  
الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن  
الاتصال به .

إجمالى كمية وقيمة مبيعات الشركة من المنتج محل التحقيق داخل السوق المصرى  
خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

إجمالى عدد العاملين خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .  
أنشطة الشركة فيما يخص المنتج محل التحقيق .  
حجم الواردات بالكمية والقيمة بالجنيه المصرى للمنتج محل التحقيق التى قامت  
الشركة باستيرادها لأغراض إعادة البيع داخل السوق المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١  
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .  
أسماء وأنشطة جميع الشركات المعنية والتى تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما  
وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .  
أى معلومات أخرى ذات صلة والتى من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية  
اختيار العينة .

ويتقديم جميع المعلومات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية  
أن تشملها العينة، إذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضى الرد  
على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها  
فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .  
للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين،  
فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمستوردين .

### (ج) الاختيار النهائى للعينات :

يتعين على جميع الأطراف المعنية التى ترغب فى تقديم أى معلومات ذات صلة فيما  
يخص اختيار العينات أن تقوم بذلك خلال الفترة الزمنية المحددة .  
وتقوم سلطة التحقيق بالاختيار النهائى للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية  
التي أبدت استعدادها لأن تشملها العينة .  
يجب على الشركات التى تشملها العينة أن ترسل الردود على قوائم الأسئلة خلال  
الفترة الزمنية المحددة فى هذا الإعلان كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق .

### تاسعاً - عقد جلسات الاستماع :

طبقاً لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يجوز عقد جلسات استماع بمقر سلطة التحقيق لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض آرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابى لسلطة التحقيق يتضمن الأسباب المحددة لطلب جلسة الاستماع على أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها فى عقد هذه الجلسات وذلك فى غضون ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بجريدة الوقائع المصرية .

### عاشراً - زيارات التحقق الميدانية :

طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية فى مقارها للتحقق من دقة المعلومات المقدمة .

### أحد عشر - التوقيعات الزمنية :

من أجل الحصول على معلومات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات لسلطة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد جلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبند (٧، ٨، ٩) المذكورة فى هذا الإعلان .

### ثانى عشر - عدم التعاون :

فى حالة رفض أى طرف من الأطراف المعنية توفير البيانات الضرورية فى خلال التوقيعات الزمنية المحددة، أو أعاق التحقيق فإن سلطة التحقيق سوف تصدر تحذيراتها الأولية والنهائية استناداً إلى أفضل البيانات المتاحة وفقاً لنص المادة (٢٧) والمادة (٣٥) من اللائحة .



### ثالث عشر - الملف العام :

تتيح سلطة التحقيق أثناء فترة التحقيق كافة المعلومات غير السرية ذات الصلة التى تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال الملف العام وتتاح هذه المعلومات لكافة الأطراف المعنية والأطراف ذات المصلحة بمقر سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائى .

### رابع عشر - الإجراءات المؤقتة :

قد تلجأ سلطة التحقيق إلى فرض إجراءات مؤقتة وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من اللائحة .

### عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة .

جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية .

أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع .

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / إبراهيم السجيني .

رئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إلكترونى : ITPD@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٦

---

١٥٠٦ - ٢٠١٦/١٠/١٠ - ٢٠١٦/٢٥٢٠٠